

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٩)

تجميع الأعمال

والمقابل للمعيار الدولى

IFRS - International Financial Reporting Standards

Business Combinations

IFRS # 3 -

معايير المحاسبة المصرى رقم (٢٩) تجميع الأعمال (الاندماج والاستحواذ)

نطاق المعيار	• Scope•
• تعريفات	Definitions•
▪ السيطرة	Control–
▪ طريقة الشراء	Purchase Method–
▪ الشهرة	Goodwill–
▪ القيمة العادلة	Faire Value–
▪ تكلفة الاستحواذ	Cost of Acquisition–

Scope

هدف ونطاق المعيار

- **هدف المعيار**
 - يهدف هذا المعيار إلى تحديد التقارير المالية التي تقوم المنشأة باعدادها عند قيامها بعملية تجميع أعمال . ويحدد على وجه التحديد ضرورة المحاسبة عن جميع عمليات التجميع بتطبيق طريقة الشراء ، ومن ثم تقوم المنشأة المقتنية بالاعتراف بأصول المنشأة المقتنة و التزاماتها و التزاماتها المحتملة القابلة للتحديد بالقيم العادلة في تاريخ الاقتناة كما تعرف بالشهرة والتي يتم اختبارها فيما بعد لأغراض الاضمحلال في القيمة وليس استهلاكها.
- **نطاق المعيار**
 - باستثناء ما ورد في فقرة "٣" تقوم المنشأة بتطبيق هذا المعيار عند المحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال .
 - لا يطبق هذا المعيار على ما يلي:
 - (أ) تجميع الأعمال الذي يتم بموجبه تجميع منشآت أو شركات منفصلة لتكوين مشروع مشترك.
 - (ب) تجميع الأعمال الذي يتضمن منشآت أو شركات تخضع لسيطرة مشتركة.
 - (ج) تجميع الأعمال الذي يتضمن اثنين أو أكثر من صناديق الاستثمار .
 - (د) تجميع الأعمال الذي بموجبه يتم تجميع شركات أو منشآت منفصلة لتكوين منشأة معدة للقواعد المالية بموجب تعهد فقط دون الحصول على أية حصة ملكية .

تعريفات

Definitions

- تاريخ الإقتناء:
 - هو التاريخ الذي قامت فيه المنشأة المقتنة بالحصول على السيطرة على المنشأة المقتنة.
- تاريخ الاتفاق:
 - هو تاريخ التوصل إلى اتفاق جوهري بين الأطراف المتجمعة في حالة المنشآت التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام والمسجلة بالبورصة. وفي حالة الاستحواذ الجبرى Hostile Take over فإن أقرب تاريخ يتم فيه التوصل إلى اتفاق جوهري بين الأطراف المتجمعة يكون التاريخ الذي قبل فيه عدد كاف من أصحاب الملكية في المنشأة عرض المنشأة المقتنة للحصول على السيطرة على المنشأة المقتنة.
- نشاط الأعمال :Business
 - هو مجموعة متكاملة من الأنشطة التي تؤدي و الأصول التي تدار بغرض تقديم :
 - عائد للمستثمرين.
 - أو (ب) تكلفة أقل أو منافع اقتصادية مباشرة و بالتناسب لصالح حملة وثائق التأمين أو المشاركين فيها .
- و تتكون أنشطة الأعمال عامة من مستلزمات و مدخلات و معالجات تطبق على المدخلات و مخرجات تنشأ عن ذلك تستخدم لتحقيق إيرادات ، و إذا ما تواجهت الشهادة في مجموعة من الأنشطة و الأصول المحولة عندئذ يفترض أن تكون هذه المجموعة نشاط أعمال .

تجميع الأعمال :

- هو تجميع منشآت أنشطة أعمال منفصلة ضمن منشأة واحدة معدة للتقارير المالية .
- التجمع الذى يتضمن منشآت أو أنشطة أعمال تخضع لسيطرة مشتركة
- هو مجموع الأعمال و توحيد لأنشطة الأعمال يتم فيه خضوع جميع المنشآت محل التجمع لسيطرة مطلقة من جانب نفس الطرف أو الأطراف قبل وبعد عملية التجمع و تكون هذه السيطرة غير انتقالية.

الالتزام المحتمل

- هذا المصطلح له نفس المعنى الوارد فى معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٨) "المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة".
- أى بمعنى آخر :
 - التزام ممكن أن ينشأ عن أحداث سابقة و يتم تأكيد وجوده فقط بحدوث أو عدم حدوث حدث أو أكثر مستقبلى غير مؤكد و لا يخضع بالكامل لنطاق سيطرة المنشأ .
 - أو (ب) التزام حال قد ينشأ عن أحداث ماضية و لكن لم يعترف به نظراً :
 - لأنه من غير المتوقع أن يطلب تدفقاً خارجاً للموارد تمثل منافع اقتصادية لتسوية الالتزام .
 - أو (٢) نظراً لعدم إمكانية قياس قيمة الالتزام بدرجة يعتمد عليها .

- **السيطرة:**
 - هى القدرة على التحكم فى السياسات المالية و التشغيلية للمنشأة أو نشاط الأعمال للحصول على منافع من أنشطتها .
- **تاريخ التبادل:**
 - عند تحقيق عملية تجميع الأعمال بمعاملة تبادل منفردة واحدة ، فإن تاريخ التبادل يكون هو تاريخ الاقتناء ، أما إذا كان تجميع الأعمال يتم من خلال أكثر من معاملة تبادل ، على سبيل المثال ، على مراحل يتم خلالها شراء متتابع للأسهم ، فإن تاريخ التبادل يكون التاريخ الذى يتم فيه الاعتراف بكل استثمار منفرد فى القوائم المالية للمنشأة المقتنية
- **القيمة العادلة:**
 - هى القيمة التى يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة فى التبادل وعلى بينة من الحقائق و يتعاملان بإرادة حرة .
- **الشهرة:**
 - هى المنافع الاقتصادية المستقبلية الناشئة عن الأصول التى لا يمكن تحديدها و الاعتراف بها بشكل منفرد كل على حدة.

• الأصل غير الملموس

- كما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة" أى الأصل المحدد غير ذي طبيعة نقدية وليس له جوهر مادى.

• المشروع المشترك

- كما ورد في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٧) "حصص الملكية في المشروعات المشتركة" هو الترتيب التعاقدى الذى بموجبه يقوم طرفان أو أكثر بالقيام بنشاط اقتصادى يخضع لسيطرة مشتركة .

• حقوق الأقلية

- هي ذلك الجزء من الأرباح و الخسائر و صافى أصول المنشأة التابعة التي تعزى لحصص حقوق الملكية التي لا تمتلكها المنشأة الأم مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة .

• صناديق الاستثمار Mutual Entity

- هي منشأة لا يمتلكها مستثمرون على سبيل المثال ، شركة تأمين مشتركة أو صندوق استثمار يقدم تكاليف أقل أو مزايا اقتصادية أخرى مباشرة و بالتناسب لحملة وثائق التأمين أو المشاركين فيها .

• طريقة الشراء The Purchase Method

- هي طريقة تنظر لـأى تجميع أعمال على ان هناك كيان مشترى (مقتنى) وكيان اخر يتم الاستحواذ عليه (مقتنة) وان الشركة المقتنة تشتري صافى اصول الشركة المقتنة وتعترف بسجلاتها بالأصول والخصوم المشتراء وكذلك اية التزامات محتملة قد تنشأ

• المنشأة الأم The Mother Co.

- هي منشأة لها شركة تابعة أو أكثر.

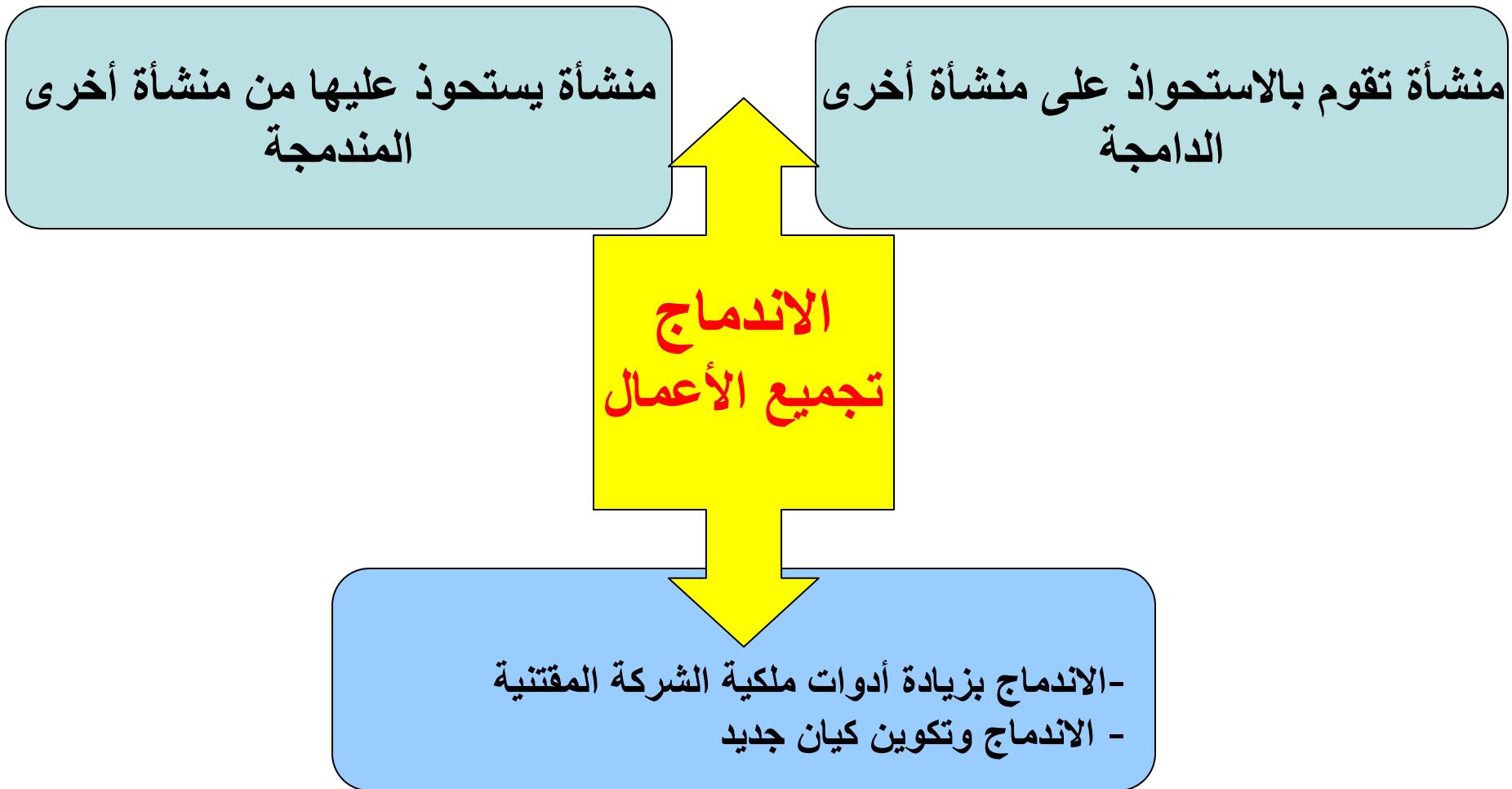
• المنشأة المعدة للقوائم المالية Reporting Entity

- هي منشأة يوجد مستخدمون لقوائمها المالية و يعتمدون على هذه القوائم المعدة لأغراض عامة وذلك من أجل معلومات قد تمثل فائدة لهم عند اتخاذ قرارات بشأن توزيع الموارد وقد تكون منشأة منفردة أو مجموعة تتضمن شركة أم و جميع شركاتها التابعة .

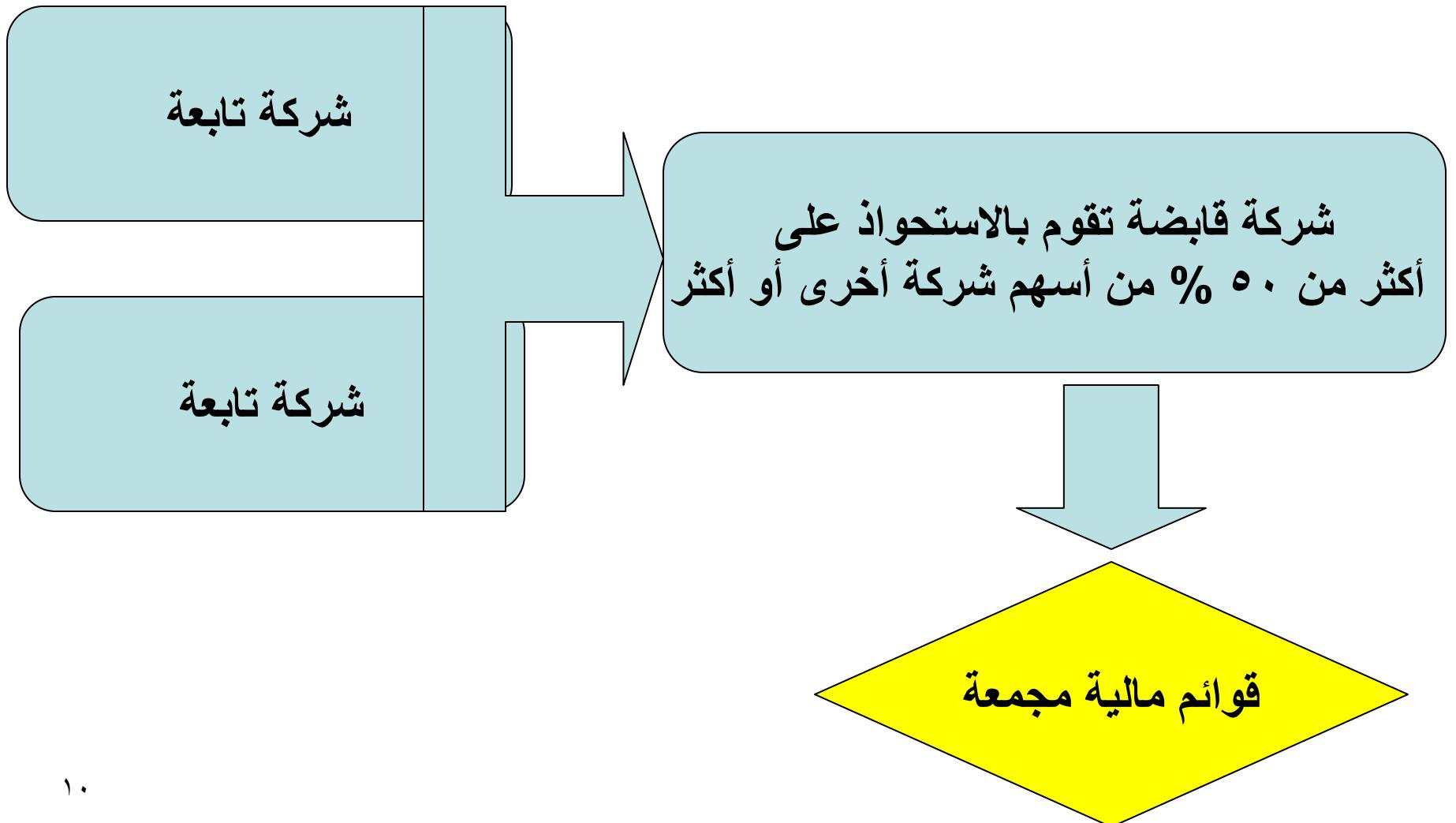
• المنشأة التابعة Subsidiary

- هي أية منشأة و يشمل ذلك أية منشأة فردية مثل شركة التضامن و التي تخضع لسيطرة منشأة أخرى تعرف بالمنشأة الأم .

تجميع الأعمال



تجمیع الأعمال



تحديد عملية تجميع الأعمال

□ عملية تجميع الأعمال تركز على مجموعة المنشآت التي يكون فيها منشأة مقتنية Acquirer وهي الشركة القابضة (أم) والمنشأة المستحوذ عليها وهي المنشأة المقتناة Acquiree ومحور التركيز ينصب على المعالجة المحاسبية في تاريخ الاستحواذ وأن جميع اندماجات الأعمال تتم المحاسبة عنها بطريقة الشراء .

□ تجميع الأعمال هو تجميع منشآت أو أنشطة أعمال منفصلة لتكوين منشأة واحدة معدة للقوائم المالية وينتج عن جميع عمليات التجميع حصول منشأة واحدة هي المنشأة المقتنية على سيطرة على منشأة أو أكثر (المنشأة المقتناة) ، وإذا ما حصلت المنشأة على سيطرة على منشأة واحدة أو أكثر لا يمثلوا كيانات تجارية فان عملية تجميع هذه المنشآت لا تعد عملية تجميع أعمال، وعند قيام المنشأة باقتناء مجموعة من الأصول أو صافي أصول لا تمثل نشاطاً تجارياً فإنها تقوم بتوزيع تكلفة هذه المجموعة بين الأصول والالتزامات الفردية القابلة للتحديد في المجموعة بناءً على القيم العادلة لها في تاريخ الاقتناء .

ويوضح الجدول التالي المعالجة المحاسبية لجميع

عمليات شراء الأسهم

رقم المعيار المحاسبي	المعالجة المحاسبية	نسبة الملكية
معيار رقم (٢٦) الأدوات المالية	القيمة العادلة	أقل من %٢٠
معيار رقم (١٨) الشركات الشقيقة	طريقة حقوق الملكية	بين %٢٠ إلى %٥٠
معيار رقم (١٧) القوائم المالية المجمعة	قوائم مالية مجمعة	أكثر من %٥٠
معيار رقم (٢٩) تجميع الأعمال	تجميع الأعمال	استحواذ (اقتناة) اندماج
معيار رقم (٢٧) حصص الملكية في المشروعات المشتركة	المشروعات المشتركة	سيطرة مشتركة

إجراءات التجميع

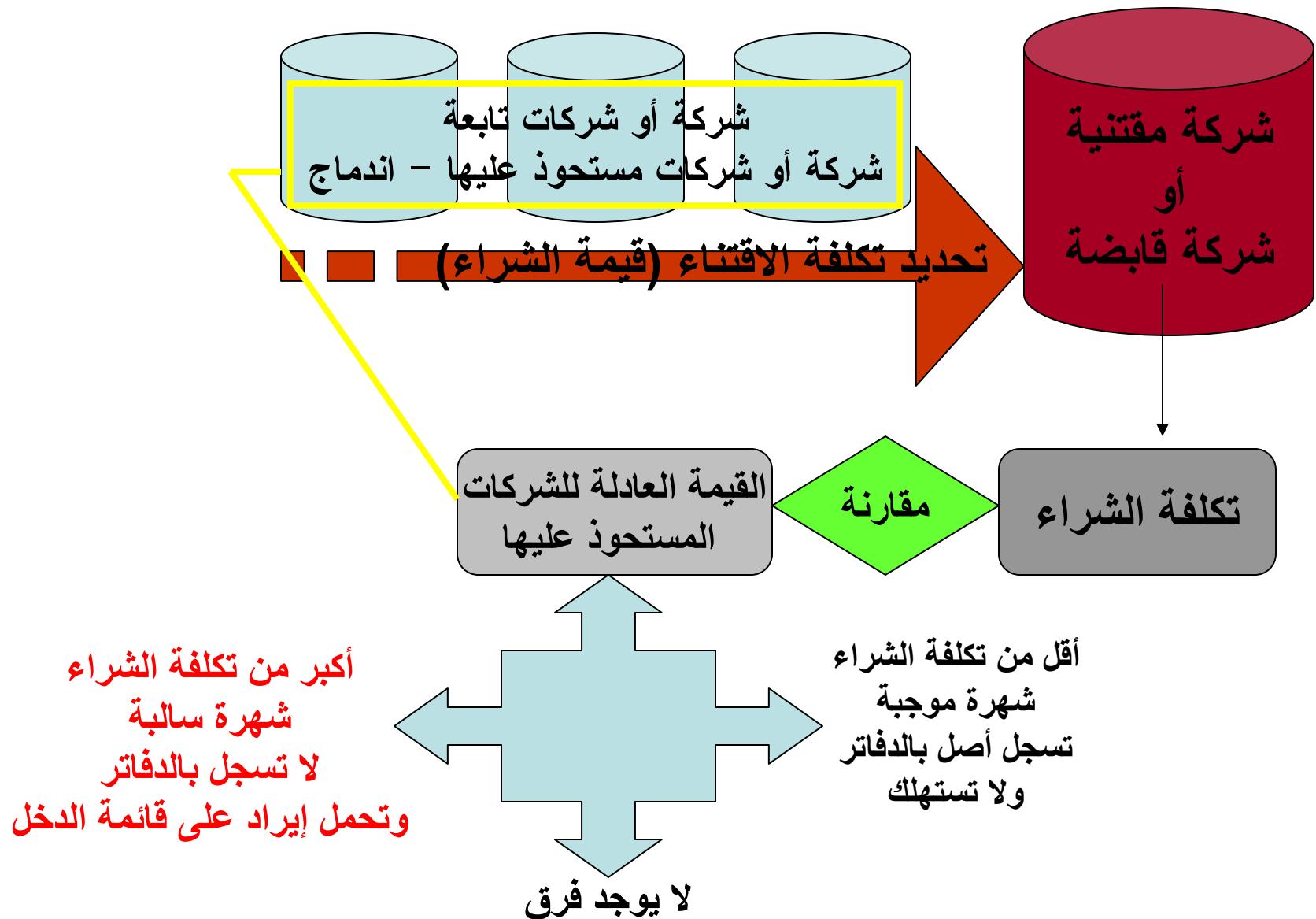
• طريقة المحاسبة

تم المحاسبة عن عمليات تجميع الأعمال بتطبيق طريقة الشراء.

- تتعامل طريقة الشراء مع عملية تجميع الأعمال من منظور المنشأة المقتنية حيث تقوم المنشأة المقتنية بشراء صافي الأصول والاعتراف بالأصول و الالتزامات و الالتزامات المحتملة التي تم الحصول عليها بما في ذلك ما لم يتم الاعتراف به من قبل بواسطة المنشأة المقتناة ، و لا يتأثر قياس أصول و التزامات المنشأة المقتنية بالمعاملة وكذلك الأمر بالنسبة للأصول و الالتزامات الإضافية للمنشأة المقتنية المعترف بها كنتيجة للمعاملة حيث إنها ليست موضوع المعاملة.

• تطبيق طريقة الشراء

- يتضمن تطبيق طريقة الشراء الخطوات التالية :
 - تحديد المنشأة المقتنية .
 - و قياس تكلفة عملية تجميع الأعمال.
 - و توزيع تكلفة التجميع على الأصول المقتناة والالتزامات و الالتزامات المحتملة التي تم تحملها في تاريخ الاقتناء.



تحديد المنشأة المقتنية

يتم تحديد المنشأة المقتنية بالنسبة لجميع عمليات تجميع الأعمال . والمنشأة المقتنية هي المنشأة التي تحصل على السيطرة على منشآت أو أعمال تم تجميعها .
 نظراً لأن طريقة الشراء تتعامل مع عملية تجميع الأعمال من منظور المنشأة المقتنية فإنها تفترض أن أحد أطراف المعاملة هو منشأة مقتنية .
 السيطرة هي القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة أو أنشطة أعمال للحصول على منافع من أنشطتها ، ومن المفترض قيام المنشأة المقتنية بالحصول على سيطرة على منشأة أخرى عند اقتنائها أكثر من ٥٥٪ من حقوق التصويت للمنشأة الأخرى ما لم يثبت أن هذه الملكية لا تمثل سيطرة . وحتى إذا لم تقم واحدة من المنشآت محل التجميع بالحصول على أكثر من ٥٥٪ من حقوق التصويت في منشأة أخرى فإنها قد تحصل على سيطرة في هذه المنشأة نتيجة للتجميع إذا استطاعت الحصول على ما يلى :

- (أ) القدرة على التحكم في أكثر من ٥٥٪ من حقوق التصويت في منشأة أخرى بموجب اتفاق مع المستثمرين الآخرين.
- أو (ب) القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية في منشأة أخرى بموجب اتفاق أو تشريع.
- أو (ج) القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو أية هيئة مماثلة داخل المنشأة الأخرى.
- أو (د) القدرة على تمثيل أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو الجهة المماثلة للمنشأة الأخرى.

• في عملية تجميع الأعمال الناشئة من خلال تبادل حصص حقوق الملكية ، فإن المنشأة التي تقوم بإصدار حقوق الملكية تكون عادة هي المنشأة المقتنية إلا إنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة لتحديد أي من المنشآت محل التجميع لديها القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة أو المنشآت الأخرى وذلك للحصول على مزايا من أنشطتها ، وفي بعض عمليات تجميع الأعمال التي يشار إليها عادة بعمليات الاقتناء العكسية تكون المنشأة المقتنية هي المنشأة التي يتم اقتناء حقوق ملكيتها وتكون المنشأة المصدرة لهذه الحصة هي المنشأة المقتناة ، وقد يكون الأمر كذلك - على سبيل المثال - عندما تقوم منشأة خاصة بعمل ترتيبات بموجبها تقوم منشأة أصغر منها مسجلة بالبورصة باقتناها وذلك كوسيلة من خلالها يتم التسجيل بالبورصة . وعلى الرغم أنه من الناحية القانونية ينظر إلى المنشأة المسجلة بالبورصة والمصدرة لحصة حقوق الملكية على أنها المنشأة الأم وينظر للمنشأة الخاصة على أنها منشأة تابعة ، فان المنشأة التابعة من الناحية القانونية تكون هي المنشأة المقتنية إذا كان لديها القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة الأم وذلك للحصول على منافع في أنشطتها ، وعادة ما تكون المنشأة المقتنية هي المنشأة الأكبر ، إلا أن بعض الحقائق والظروف المحيطة بعملية تجميع الأعمال أحياناً ما تعطى مؤشراً يفيد أن المنشأة الأصغر هي المقتنية للمنشأة الأكبر.

تكلفة عملية تجميع الأعمال

- تقوم المنشأة المقتنية بقياس تكلفة تجميع الأعمال على أنه مجموع:

- (أ) القيمة العادلة في تاريخ التبادل للأصول المعطاة ، والالتزامات المتکبدة و المحتملة ، وأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالإضافة إلى
- (ب) أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال .

يقدم السعر المعلن في تاريخ التبادل لأية أداة حقوق ملكية مسجلة بالبورصة أفضل مؤشر للقيمة العادلة لهذه الأداة ، ويتم استخدام هذا السعر باستثناء حالات نادرة . ويؤخذ في الاعتبار المؤشرات والأدلة الأخرى وطرق التقييم الأخرى فقط في الأحوال النادرة عند استطاعة المنشأة المقتنية إثبات أن السعر المعلن في تاريخ التبادل لا يعطى مؤشراً يعتمد عليه للقيمة العادلة وان الأدلة والمؤشرات الأخرى وطرق التقييم الأخرى تقدم قياساً أكثر ثقة للقيمة العادلة لأداة حقوق الملكية.

ويعتبر السعر المعلن في تاريخ التبادل مؤشراً لا يعتمد عليه فقط عندما يتأثر بضيق حجم السوق ، وإذا كان السعر المعلن في تاريخ التبادل مؤشراً لا يعتمد عليه أو في حالة عدم وجود سعر معلن لأدوات حقوق الملكية المصدرة من المنشأة المقتنية ، عندها يمكن على سبيل المثال تقدير القيمة العادلة لهذه الأدوات بالرجوع إلى حصتها النسبية في القيمة العادلة للمنشأة المقتنة ، أو بالرجوع إلى الحصة النسبية في القيمة العادلة للمنشأة المقتناة أيهما أكثر دلالة . ومن الممكن أن تقدم القيمة العادلة في تاريخ التبادل للأصول النقدية المصدرة للأصحاب حقوق الملكية في المنشأة المقتناة كبدل عن أدوات حقوق الملكية دليلاً و مؤشراً على اجمالى القيمة العادلة المقدمة من المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة . وعلى أية حال يؤخذ في الاعتبار جميع نواحي وعناصر عملية تجميع الأعمال بما في ذلك العوامل الهامة المؤثرة على التفاوض ، لمزيد من الإرشادات بشأن تحديد القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية يرجع لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"

• عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تسوية تكلفة التجميع بالأحداث المحتملة المستقبلية، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناء إذا كانت التسوية متوقعة ويمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها.

تسويات تكلفة تجميع الأعمال بالأحداث المحتملة المستقبلية

- عندما ينص عقد تجميع الأعمال على تسوية تكلفة التجميع بالأحداث المحتملة المستقبلية، تقوم المنشأة المقتنية بإدراج مبلغ التسوية ضمن تكلفة تجميع الأعمال في تاريخ الاقتناء إذا كانت التسوية متوقعة ويمكن قياسها بطريقة يعتمد عليها.

توزيع تكالفة تجميع الأعمال على الأصول المقتناء والالتزامات و الالتزامات المحتملة المتوقعة

- تقوم المنشأة المقتندة في تاريخ الاقتناء بتوزيع تكالفة تجميع الأعمال بالاعتراف بالأصول و الالتزامات المحددة للمنشأة المقتناء وكذلك الالتزامات المحتملة التي تفي بمتطلبات الاعتراف الواردة في فقرة (٣٧) وذلك بالقيمة العادلة في هذا التاريخ باستثناء الأصول غير المتداولة (او المجموعات الجاري التخلص منها) المبوبة كمحفظتها للبيع طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة" والتي يتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع ، وتقسم المحاسبة عن أي فرق بين تكالفة تجميع الأعمال وحصة المنشأة المقتندة في صافي القيمة العادلة للأصول و الالتزامات المحددة و الالتزامات المحتملة التي تم الاعتراف بها طبقاً للفقرات من "١٥" إلى "٥٧".

الشهرة

- تقوم المنشأة المقتنية في تاريخ الاقتناء بما يلي:
 - (أ) الاعتراف بالشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال كأصل.
 - (ب) القياس الأولى للشهرة بالتكلفة والتي تمثل زيادة تكلفة تجميع الأعمال عن نصيب المنشأة المقتنية في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحتملة المحددة والمعرف بها طبقاً للفقرة "٣٦".
- تمثل الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال ما تقوم بسداده المنشأة المقتنية مقابل منافع اقتصادية مستقبلية من أصول لا يمكن تحديدها بشكل منفرد أو الاعتراف بها بشكل منفصل.
- إلى المدى الذي عنده لا تفي الأصول أو الالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتناة بالشروط الواردة في فقرة "٣٧" للاعتراف المنفصل في تاريخ الاقتناء ، يكون هناك تأثير ناشئ على القيمة المعرف بها كشهرة أو التي يحاسب عنها طبقاً للفقرة "٥٦" ، وذلك نظراً لقياس الشهرة على أنها التكلفة المتبقية لتجميع الأعمال بعد الاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المحددة بالمنشأة المقتناة.
- بعد الاعتراف الأولى تقوم المنشأة المقتنية بقياس الشهرة المقتناة عن عملية تجميع الأعمال بالتكلفة ناقصاً منها إجمالي الخسائر الناشئة عن اضمحلال القيمة.
- لا يتم استهلاك الشهرة المقتناة عن تجميع الأعمال ، وبدلاً من ذلك تقوم المنشأة المقتنية بعمل اختبار لقياس اضمحلال قيمة الشهرة سنوياً أو دورياً إذا كانت الأحداث أو التغيرات في الظروف تفيد وجود مؤشر عن اضمحلال قيمة الشهرة وذلك طبقاً لمعيار المحاسبة المصري (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول".

الشهرة السالبة

- زيادة حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتنة عن التكفة
- إذا كانت حصة المنشأة المقتنية في القيمة العادلة للأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة المحددة و المعترف بها طبقاً للفقرة "٣٦" تزيد عن تكفة تجميع الأعمال عندئذ تقوم المنشأة المقتنية بما يلي:
 - (أ) إعادة تقدير وتحديد وقياس الأصول والالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتنة وإعادة قياس تكفة الأقتناء.
 - (ب) الاعتراف على الفور في الأرباح أو الخسائر بأية زيادة متباعدة بعد إعادة القياس . يمكن أن تتضمن أية أرباح معترف بها طبقاً للفقرة "٥٦" عنصر أو أكثر من العناصر التالية:
 - (أ) أخطاء في قياس القيمة العادلة أما لتكلفة تجميع الأعمال أو الأصول أو الالتزامات أو الالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتنة ، ومن الأسباب المحتملة لهذه الأخطاء التكاليف المستقبلية الممكنة التي تنشأ بشأن المنشأة المقتنة والتي لم تظهر بصورة صحيحة ضمن القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحتملة المحددة للمنشأة المقتنة .
 - (ب) وجود شرط في أي معيار محاسبة يتطلب قياس صافي الأصول المحددة المقتنة بمبلغ لا يمثل القيمة العادلة ويعالج كما لو كان قيمة عادلة بغرض توزيع تكفة تجميع الأعمال . على سبيل المثال تتطلب الإرشادات الواردة في ملحق (ب) بشأن تحديد القيم العادلة للأصول والالتزامات المحتملة للمنشأة المقتنة عدم تخصيم المبلغ المخصص للأصول والالتزامات الضريبية .
 - (ج) عملية شراء تتم بناء على تفاوض في الأسعار . bargain purchase a

مثال تطبيقي

أشترت شركة الدولية إحدى المنشآت الصغيرة وهي شركة المصرية بمبلغ 100 000 جنية بالإضافة إلى افتراض أن كافة خصوم الشركة المستحوذ عليها توضح أن الرصيد النقدي وقيمة الشهرة سوف تبين ميزانية الاندماج.

وبفرض أن الشركة الدامجة تخطط لتمويل عملية الاندماج أو الاستحواذ باستخدام مبلغ نقدي قدره 10 000 جنية، والباقي عن طريق قرض جديد بمبلغ 90 000 جنية (قرض طويل الأجل).

الميزانيات قبل الاندماج

القيمة الصافية العادلة لأصول الشركة المندمجة (المصرية)	الشركة الصغرى (المندمجة)	الشركة الدامجة (الدولية)	بيان
3 000	3 000	20 000	نقدية
→ 15 000	10 000	40 000	مخزون
8 000	8 000	20 000	مدينون
26 000	21 000	80 000	إجمالي الأصول المتداولة
→ 60 000	50 000	120 000	الأصول الثابتة
--	--	--	شهرة
86 000	71 000	200 000	إجمالي الأصول
10 000	10 000	22 000	دائنون
1 000	1 000	3 000	التزامات مستحقة
11 000	11 000	25 000	خصوم متداولة
10 000	10 000	25 000	ديون طويلة الأجل
--	1 000	10 000	أسهم عادية
--	9 000	40 000	رأس مال مدفوع إضافي
→ 65 000	40 000	100 000	أرباح محتجزة
--	50 000	150 000	
86 000	71 000	200 000	الاجمالي
			أسهم عادية:-
	2	10	القيمة الاسمية
	8	80	القيمة السوقية

- تقوم المنشأة المقتنية بالإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة عمليات تجميع الأعمال وتأثيرها المالي والتي قد تمت:
 - (أ) أثناء الفترة.
 - (ب) بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد إصدار القوائم المالية.

تابع الإفصاح

– لتفعيل المبدأ الوارد في الفقره "٦٦(أ)" تقوم المنشأة المقتنية بالإفصاح عن المعلومات التالية بالنسبة لكل عملية تجميع أعمال تمت أثناء الفترة:

- (أ) أسماء وبيانات المنشآت و أنشطة الأعمال محل التجميع.
- (ب) تاريخ الاقتناء.
- (ج) نسبة تصويت أدوات حقوق الملكية المقتناة.
- (د) تكلفة الاقتناء وبيان عناصر هذه التكلفة . ويشمل ذلك أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع الأعمال . وعند إصدار أدوات حقوق ملكية أو أن تكون قابلة للإصدار كجزء من التكلفة ، يتم الإفصاح أيضاً عما يلي:

تابع الإفصاح

- (١) عدد أدوات حقوق الملكية المصدرة أو القابلة للإصدار.
- (٢) القيمة العادلة لهذه الأدوات وأسس حساب هذه القيمة العادلة ، وإذا لم يكن هناك سعر معلن لهذه الأدوات في تاريخ التبادل يجب الإفصاح عن الافتراضات الهامة المستخدمة لتحديد هذه القيمة العادلة . وفي حالة وجود سعر معلن لأدوات حقوق الملكية في تاريخ التبادل ولم يستخدم كأساس لتحديد تكلفة تجميع الأعمال يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع أسباب عدم استخدام السعر المعلن والطريقة والافتراضات الهامة المستخدمة للوصول إلى قيمة أدوات حقوق الملكية وإجمالي الفرق بين القيمة التي تم التوصل إليها والسعر المعلن لأدوات حقوق الملكية .
- (هـ) تفاصيل أية عمليات قررت المنشأة التصرف فيها نتيجة لعملية تجميع الأعمال .
- (و) المبالغ المعترض بها في تاريخ الاقتناء ، لكل فئة من أصول والتزامات المنشأة المقتناة وكذلك التزاماتها المحتملة ، وما لم يتعدر الإفصاح ، يتم أيضاً الإفصاح عن القيم الدفترية لكل فئة من هذه الفئات المحددة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قبل تجميع الأعمال مباشرة وفي حالة تعذر هذا الإفصاح ، يتم الإفصاح عن هذه الحقيقة مع بيان أسباب ذلك .
- (ز) قيمة أية زيادة معترض بها في الأرباح أو الخسائر طبقاً للفقرة "٥٦" والبند المدرج فيه هذه الزيادة في قائمة الدخل .
- (ح) بيان بالعوامل التي ساهمت في التكلفة التي نشأ عنها الاعتراف بالشهرة وبيان بكل أصل غير ملموس لم يتم الاعتراف به بصورة منفصلة عن الشهرة وبيان عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس بصورة يعتمد عليها أو بيان بطبيعة أية زيادة معترض بها في الأرباح أو الخسائر طبقاً للفقرة "٥٦".
- (ط) قيمة أرباح أو خسائر المنشأة المقتناة منذ تاريخ الاقتناء والمدرجة ضمن أرباح أو خسائر الفترة للمنشأة المقتنية ما لم يتعدر الإفصاح ، وفي حالة تعذر الإفصاح يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة وشرح لأسباب ذلك .